الرياض

كلمة الرياض

الأمير عبدالله... وصدمة الفقر!

كلمة الرياض

بعد أن كان مع العاملين والقائمين على رعاية العمل الخيري في المملكة راعياً لاجتماعهم الذي خرج (برؤية جديدة) للعمل الخيري تقوم على ضرورة الاهتمام باحتياجات الداخل المتنامية، الآن سمو الأمير عبدالله يقود نقلة رئيسية لمؤسسات الدولة لكي تأخذ على عاتقها وضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر.. وزيارة سمو الأمير عبدالله أول من أمس لعدد من الأحياء في وسط الرياض كانت (البداية العملية) الحقيقية لهذا المشروع الوطني الذي سوف يضع المسؤولين التنفيذيين في الدولة أمام مسؤوليات جديدة تتطلب الاهتمام الجاد الذي يتطلع إلى آفاق تجدد حيوية الدولة.

وإطلاع سمو ولي العهد مباشرة على أوضاع الناس والاستماع الى احتياجاتهم الأساسية بكلماتهم وأصواتهم ليس غريباً على سموه، ولكن ما أراده الأمير عبدالله هو أن نكون جميعاً أزاء مشكلة خطيرة قد تهدد استقرارنا الاجتماعي وهي مشكلة الفقر، فسموه أراد (أن نعترف بالمشكلة) والاعتراف بالمشكلة وإعلانها على الملأ ووضعها في قائمة الأولويات الوطنية هو البداية الصحيحة لحلها، بل "فصدمة الزيارة" ستجعلنا نتجاوز نصف الطريق لتجميع الجهود والموارد للحد من مشكلة الفقر في المملكة.

والفريق الذي أمر بتشكيله سمو ولي العهد لوضع استراتيجية وطنية للحد من مشكلة الفقر في المملكة عليه مسؤولية كبيرة بدون شك، ولعل هذا الفريق لا يصطدم بعوائق الامكانات أو بحدود البيروقراطية، فلنا تجارب سابقة مع لجان وفرق وطنية شكلت لدراسة قضايا حيوية الا انها غابت وتلاشت وطواها النسيان، وتكون المفاجأة عندما نكتشف أن الأسباب التي ألغتها ليست سوى عوائق مالية بسيطة واجراءات واعتبارات بيروقراطية وشخصية أحياناً.

إن زيارة سمو ولي العهد وتأكيداته ورغبته الانسانية الصادقة لأجل معالجة مشكلة الحاجة في مجتمعنا تشكل الخافز السياسي القوي الذي يفترض أن يستثمره المسؤولون التنفيذيون ليقولوا ما يجب أن يقال عن تنامي مشكلة الحاجة في مجتمعنا واحتمالات نموها وتوسعها، فنحن نواجه مرحلة تحديات ترتبط بمستقبلنا، والموقف السياسي للدولة من الفقر الذي أعلنه الأمير عبدالله سوف يحتضن كل التصورات والأفكار الوطنية التي تؤدي إلى سياسات وآليات التسامح والدمج الاجتماعي والتعاون للقضاء على الفقر، وعلينا أن نخشى الفقر، لأنه حالة من حالات الحرمان وكثيرا الحرمان يغذي اليأس، وهذا يؤدي إلي إذكاء ردود الأفعال الاجتماعية السلبية على المصاعب والخلافات، وبالتالي تهديد الاستقرار الاجتماعي برمته.

الشيء الايجابي في توقيت الزيارة انها جاءت بعد حدثين مهمين، أولهما اعلان مجلس الوزراء عن القائمة المستهدفة بالتخصيص، فهذه القائمة بقدر ما حملت التوجه الايجابي لرفع كفاءة القطاعات الاقتصادية والانتاجية إلا أنها تحمل في طياتها تحديات رئيسة على الصعيد الاجتماعي، فالتصحيح الهيكلي وتحرير الأسعار ومراجعة الخدمات الحكومية المجانية عادة يترتب عليها آثار اجتماعية سلبية بالذات على أصحاب الدخول البسيطة وحتى المتوسطة، لذا دخول توجه وطني استراتيجي لمعالجة مشكلة الفقر إلى جانب برنامج التخصيص سوف يجعل الدولة أمام إحتمالات ومعطيات عديدة تساعدها في تحديد الأولويات للاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني.

أما الحدث الثاني فهو الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع الاسكان الخيري الكبير الذي يقوده الأمير سلمان بن عبدالعزيز لإنهاء مشكلة الأسر الفقيرة في وسط العاصمة، فالبرنامج نموذج وطني قائم يستخدم الآليات الأساسية لانهاء مشكلة الفقر، وهي توفير الاسكان الصحي الملائم، وتوفر الاسكان يحرر الضغوط على الدخول ويجعل الناس تلتفت إلى الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل التعليم والصحة، وفوق هذا تقدم المشاريع الخيرية في العاصمة المثال الحي لأهمية انعاش مؤسسات القطاع الثالث، أي المؤسسات الخيرية والتعاونية، ففي مجتمعنا الذي تشكل الأسرة العنصر الأساسي فيه، تشكل المؤسسات غير الحكومية الوسيط الفعال لنقل وايصال الاحتياجات الأساسية للناس، والشيء الايجابي أن وزارة العمل لديها توجه جاد لدعم مؤسسات النفع العام وتعزيز مكانتها وإحياء دورها الكبير الذي كان في مجتمعنا قبل ان يحد من هذا الدور طفرة النمو.